الأمم المتحدة

A/64/206–S/2009/396

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
31 July 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون
البند ٧٥ من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة، وإلى أعضاء مجلس الأمن، التقرير السنوي الرابع عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المقدم من رئيس المحكمة الجنائية الدولية وفقا للمادة ٣٢ من نظامها الأساسي (انظر قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤)، المرفق) التي تنص على ما يلي:

”يقدم رئيس المحكمة الدولية لرواندا التقرير السنوي للمحكمة الدولية لرواندا إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة“.

* A/64/150.

240809 240809 09-43526 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

كتاب الإحالة

٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

أصحاب السعادة،

يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة، وإلى مجلس الأمن، التقرير السنوي الرابع عشر للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، عملا بالمادة ٣٢ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية.

وتفضلوا، يا أصحاب السادة، بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع) تشارلز مايكل دينيس **بايرون**
الرئيس

رئيس الجمعية العامة، الأمم المتحدة، نيويورك

رئيس مجلس الأمن، الأمم المتحدة، نيويورك

التقرير السنوي الرابع عشر للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

موجز

يعرض هذا التقرير السنوي موجزا للأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

وخلال الفترة التي يشملها التقرير، واجهت المحكمة أعباء عمل لا سابق لها وسوف يتواصل هذا الأمر خلال السنة القادمة. وتعمل هيئات المحكمة الثلاث بصورة وثيقة لتكفل تلبية المحكمة لتوقعات جميع أصحاب المصلحة وللأهداف المحددة في استراتيجية الإنجاز، دون المساس بمتطلبات المحاكمات العادلة والمعايير العليا للعدالة.

وصدرت خلال الفترة التي يشملها التقرير ستة أحكام ابتدائية ضد تسعة متهمين، ليصل مجموع الأشخاص الذين انتهت محاكمتهم في المرحلة الابتدائية إلى ٤٥ شخصا. وانتهت مرحلة تقديم الأدلة ضد ١٥ شخصا. وفي نهاية الفترة التي يشملها التقرير، كان العمل جاريا في صياغة الأحكام في سبع قضايا ضد ١٨ متهما.

وقد واجهت المحكمة عددا كبيرا من القضايا الجديدة خلال الفترة التي يشملها التقرير بعد إلقاء القبض على ثلاثة متهمين، ورفض طلبات بإحالة قضايا إلى رواندا، واتهام بإهانة المحكمة، وصدور أمر بإعادة محاكمة. وبدأت في الفترة التي يشملها التقرير سبع محاكمات، وانتهت مرحلة تقديم الأدلة في اثنتين منهما. وستبدأ خمس محاكمات إضافية وينتهي منها جزئيا خلال عام ٢٠٠٩.

وعلاوة على العديد من القرارات والأوامر التمهيدية، أصدرت دائرة الاستئناف حكمين في قضيتين تطال كل منهما متهما واحدا، ليصل عدد الأشخاص الذين انتهت محاكماتهم على مستوى الاستئناف إلى ٢٧ شخصا.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، أعيد انتخاب القاضي دينيس بايرون (سانت كيتس ونيفس) والقاضية خالدة رشيد خان (باكستان) لفترة ثانية كرئيس ونائبة للرئيس.

وعمد مكتب المدعي العام إلى تسريع الجهود التي يبذلها لضمان إلقاء القبض على الهاربين الثلاثة عشر المتبقين، بما في ذلك تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء. وقدم المساعدة إلى السلطات الرواندية فيما تبذله من جهود لاستيفاء الشروط التي حددتها الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف لنقل القضايا، مما قد يسمح بتجديد طلبات الإحالة.

وثابر قلم المحكمة على تقديم مستوى رفيع من الدعم الإداري والقضائي للمحكمة. وعمل على ضمان تعاون الدول الأعضاء مع المحكمة وتقديمهم المساعدة إليها، وقام بمجموعة متنوعة من أنشطة التوعية وبناء القدرات في رواندا. ووفرت مختلف الوحدات والأقسام في شعبة الخدمات القضائية والقانونية الدعم المتواصل لإجراءات المحاكمة. وواصلت شعبة خدمات الدعم الإداري جهودها لكفالة سير عملية تقليص حجم المحكمة بسلاسة.

ويصبح تعاون الدول الأعضاء وما تقدمه من دعم أشد ضرورة خلال الفترة الأخيرة من فترة عمل المحكمة لضمان القبض على المتهمين المتبقين، ونقل الأشخاص الذين برأتهم المحكمة والأشخاص الذين قضوا مدة عقوبتهم، وإمداد المحكمة بما يكفي من الموارد كي يتسنى لها إتمام ولايتها بنجاح. وستواصل المحكمة، من جانبها، تبيان التزامها الكامل بإتمام ولايتها دون أي تأخير لا موجب له.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٦

ثانيا – أنشطة المحكمة ٦

ألف – أنشطة الرئيس ٦

باء – أنشطة آليات التنسيق ٧

جيم – نشاط دوائر المحكمة ٨

دال – أنشطة مكتب المدعي العام ١٩

هاء – أنشطة قلم المحكمة ٢٠

ثالثا – النتائج والتوصيات ٢٧

أولا – مقدمة

١ – يعرض التقرير السنوي الرابع عشر للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (''المحكمة'') الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٢ – وقد واصلت المحكمة، من خلال مكتب الرئيس، والدوائر، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، ما تبذله من جهود لتحقيق الأهداف المرسومة في استراتيجية الإنجاز التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وعملت دوائر المحكمة الثلاث بكامل طاقتها وواجهت حجما من العمل لم يسبق له نظير في مرحلة ما قبل اختتامهم أعمال المحكمة.

ثانيا – أنشطة المحكمة

٣ – تتكون المحكمة من ثلاث دوائر ابتدائية، ودائرة استئناف، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة. ومنذ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧، يعمل القاضي دينيس بايرون (سانت كيتس ونيفس) رئيسا للمحكمة، وتعمل القاضية خالدة رشيد خان (باكستان) نائبة للرئيس وقد انتخب كلاهما لفترة ثانية في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩.

ألف – أنشطة الرئيس

١ – النشاط القضائي

٤ – اتخذ الرئيس عدة قرارات خلال الفترة التي يشملها التقرير بشأن نقل ١٨ مدانا إلى مالي وبنن لتنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم. وأصدر أيضا أوامر بشأن مسائل أخرى متنوعة، من بينها ظروف احتجاز أحد المتهمين، وتعيين هيئات قضاة لكي تعنى بأوامر حماية الشهود المتنوعة.

٢ – استراتيجية الإنجاز

٥ – واصل الرئيس بذل الجهود لتنفيذ استراتيجية الإنجاز في تعاون وثيق مع المدعي العام وقلم المحكمة. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قدم الرئيس التقريرين اللذين يقدمان كل ستة أشهر إلى مجلس الأمن عن استراتيجية الإنجاز. وجرى التشديد بصورة خاصة على كفالة البدء بالمحاكمات العشر الجديدة المقررة في عام

٢٠٠٩ في موعدها بأقصى سرعة، دون المساس بحقوق المتهمين. وجرت بلورة استراتيجية تقليص حجم المحكمة في سياق تحضير مشاريع الميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٣ - العلاقات الدبلوماسية وأنماط التمثيل الأخرى

٦ - حافظ الرئيس على اتصالات منتظمة مع مقر الأمم المتحدة والسلك الدبلوماسي، في البلد المضيف وفي مقر الأمم المتحدة وفي البلدان الأخرى. وقدمت الأمانة العامة للأمم المتحدة، لا سيما مكتب الشؤون القانونية، دعما قيّما للغاية للمحكمة، على صعيد المشورة القانونية، ومن خلال ضمان التعاون الفعال مع مجلس الأمن والجمعية العامة. وتعزز التعاون الوثيق من خلال الزيارات التي قام بها الأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية إلى المحكمة.

٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قام الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين والتابع لمجلس الأمن بزيارة إلى المحكمة دامت يومين، اجتمع خلالها برؤساء وممثلي جميع الأقسام. وأتاحت الزيارة لأعضاء الوفود الاطلاع بصورة مباشرة على عمل المحكمة وإجراء مناقشات مع أصحاب الشأن بشأن المسائل المتبقية ومسائل إرث المحكمة المرتبطة خاصة بإغلاقها.

باء - أنشطة آليات التنسيق

١ - مجلس التنسيق

٨ - أجرى مجلس التنسيق المكون من الرئيس والمدعي العام ورئيس قلم المحكمة اجتماعات منتظمة لمناقشة مسائل تمسّ المحكمة بأكملها، كاستراتيجية الإنجاز، والمسائل المتعلقة بملاك الموظفين، وإعداد مشاريع الميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وبدعم من لجنة إرث المحكمة، تناول مجلس التنسيق أيضا المسائل المتبقية ومسائل الإرث، خاصة ما يتعلق منها بإعداد مشاريع التقارير التي تقدمها الأمانة العامة إلى الأمين العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة التي ستأوي سجلات المحكمة ومقر الآلية المعنية بالمسائل المتبقية.

٢ - المكتب

٩ - يتكون المكتب من رئيس المحكمة ونائب الرئيس ورؤساء هيئات قضاة الدوائر الابتدائية الثلاث، وقد استقى الرئيس مشورة المكتب خلال اجتماعات منتظمة وفي مراسلات كتابية بشأن مسائل تتعلق باشتغال المحكمة، وبشأن طلبات الإفراج المبكر وتخفيف الحكم.

٣ - الجلسات العامة

١٠ - اجتمع قضاة المحكمة في ثلاث جلسات عامة خلال الفترة التي يشملها التقرير، وناقشوا خلالها مسائل متنوعة، من بينها عدة تعديلات مقترحة على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لدى المحكمة. واعتمد تعديل على المادة ٧٥. وفي الجلسة العامة المعقودة في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، أعيد انتخاب رئيس المحكمة ونائبة الرئيس لفترة ثانية.

٤ - لجنة القواعد

١١ - تضطلع لجنة القواعد بعرض أو مناقشة مقترحات التعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وتتكون اللجنة حاليا من القضاة فان جونسين (الرئيس)، وشو كي بارك، وغبرداو غوستافي كام، يساعدهم موظفون قانونيون من الدوائر. وإثر مناقشة دارت خلال الجلسة العامة المعقودة في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، جرى توسيع عضوية اللجنة لتشمل مندوبين عن مكتب المدعي العام ومحامي الدفاع.

جيم - نشاط دوائر المحكمة

١ - تكوين الدوائر

١٢ - تتألف دوائر المحكمة من ١٤ قاضيا دائما وأحد عشر قاضيا مخصصا. ويعمل سبعة قضاة دائمين في الدوائر الابتدائية الثلاث وسبعة قضاة دائمين في دائرة الاستئناف. وقد غادر المحكمة في نهاية عام ٢٠٠٨ اثنان من القضاة الدائمين، هما القاضي جاي رام ريدي (فيجي)، والقاضية إينيس م. واينبرغ دي روكا (الأرجنتين)، وكذلك أحد القضاة المخصصين، وهو القاضي روبرت فريمر (الجمهورية التشيكية). وأنضم إلى المحكمة في بداية عام ٢٠٠٩ ثلاثة من القضاة المخصصين الجدد، هم القاضي جوزف ماسانشي (جمهورية تترانيا المتحدة)، والقاضي مباراني راجونسون (مدغشقر)، والقاضي آيدن سيفا آكاي (تركيا).

١٣ - وتضم الدوائر الابتدائية في الوقت الحالي القضاة دينيس بايرون (سانت كيتس ونيفيس)، وخالدة رشيد خان (باكستان)، ووليام هـ. سيكولي (جمهورية تترانيا المتحدة)، وإريك موس (النرويج)، وأرليت راماروسون (مدغشقر)، وسيرغي أليكسيفيتش إيغوروف (الاتحاد الروسي)، وجوزيف أسوكا نيهال دي سيلفا (سري لانكا)، كقضاة دائمين؛ كما تضم القضاة سولومي بالونغي بوسا (أوغندا)، ولي غاكوجيا موثوغا (كينيا)، وفلورانس ريتا أري (الكاميرون)، وإميلي فرانسيس شورت (غانا)، وتغريد حكمت

(الأردن)، وسيون كي بارك (جمهورية كوريا)، وغبيرداو غوستاف كام (بوركينا فاسو)، وفاغن جونسن (الدانمرك)، و القضاة الثلاثة الجدد المذكورين أعلاه، كقضاة مخصصين.

١٤ - وتضم دائرة الاستئناف القضاة باتريك روبنسون (جامايكا) كرئيس للمحكمة؛ ومحمد غوني (تركيا)، وفاوستو بوكار (إيطاليا)، وليو داكون (الصين)، وأندريسيا فاز (السنغال)، وثيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكارمل أجيوس (مالطة). واستقال من دائرة الاستئناف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠٠٩ على التوالي القاضيان ولفغانغ شومبورغ (ألمانيا)، ومحمد شهاب الدين (غيانا).

١٥ - ويمكن تقسيم كل دائرة من الدوائر الابتدائية إلى أقسام يضم كل منها ثلاثة قضاة. ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٥٥ (٢٠٠٨)، أصبح جائزا أن تتكون الأقسام حصرا من قضاة مخصصين، وهذا يعني أنهم أصبحوا الآن يتمتعون بالأهلية لرئاسة هيئة القضاة في قضية ما.

١٦ - وعُيّن اثنان من القضاة الدائمين بالمحكمة، بموجب المادة ١٣ من نظامها الأساسي، للعمل بدائرة الاستئناف. وطلبت المحكمة تفويضا من مجلس الأمن بنقل عدد إضافي يصل إلى أربعة من قضاة الدوائر الابتدائية العاملين بالمحكمة للعمل بدوائر الاستئناف من أجل تمكين دائرة الاستئناف من التعامل مع عبء العمل في السنوات المقبلة.

٢ - النشاط الرئيسي للدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف

(أ) الدائرة الابتدائية الأولى

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة الابتدائية الأولى حكما واحدا، وبدأت صياغة حكمها في قضيتين، وانعقدت للاستماع إلى المرافعات في محاكمتين جاريتين، وعكفت على إجراءات ما قبل المحاكمة في ثلاثة قضايا. كما أصدرت قرارا بشأن طلب لإحالة إحدى القضايا إلى رواندا.

أحكام صادرة

باغوسورا وآخرون

١٨ - أصدرت الدائرة الابتدائية (المكونة من القضاة موسيه، رئيسا، وريدي وإيغوروف) بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ حكمها في قضية باغوسورا وآخرين (''قضية العسكريين الأولى'') التي تشمل أربعةً من كبار الضباط في الجيش الرواندي. وأدين كل من العقيد ثيونيستي باغوسورا، مدير الديوان في وزارة الدفاع سابقا، والرائد ألويس نتاباكوزي،

القائد السابق للكتيبة شبه الفدائية، والعقيد أناتولي نسينغيومفا، القائد السابق لقطاع غيسيني العملياتي، بتهمة ارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وحكم عليهم بالسجن مدى الحياة. وبرأت الدائرة اللواء غراتيان كابيليغي، رئيس مكتب العمليات (زاي – ٣) بهيئة الأركان العامة للجيش، من جميع التهم الموجهة ضده، وأمرت بالإفراج عنه. وتقدم كل من باغوسورا ونسينغيومفا ونتاباكوزي باستئنافات لم يتم البت فيها حتى الآن.

١٩ – واستغرقت المحاكمات ٤٠٩ من أيام عمل المحكمة، و أدلى ٢٤٢ من الشهود بشهاداتهم. وقُدمت ٦٠٠ ١ من المستندات كبيِّنات، وأُصدر نحو ٣٠٠ من القرارات الخطية. وكان هناك ما يقرب من ٥٠٠ ٤ صفحة من المرافعات الختامية المقدمة من الطرفين.

قضايا في مرحلة صياغة الأحكام

رينزاهو ونسينغيمانا

٢٠ – ستُصدر الدائرة الابتدائية (المكونة من القضاة موسيه، رئيسا، وإيغوروف وأرييه) حكمها في قضية العقيد ثارسيسي رينزاهو (حاكم سابق لمدينة كيغالي) في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وخلال سير المحاكمة، استدعى الطرفان ٥٣ من الشهود على مدى ٤٩ يوم محاكمة. واستُمع إلى المرافعات الختامية يومي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٢١ – وبدأت محاكمة هورميسداس نسينغيمانا (قس كاثوليكي) بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ أمام نفس الدائرة. واستدعى الطرفان ٤٣ من الشهود على مدى ٤٢ يوم محاكمة.واستُمع إلى المرافعات الختامية يومي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ويُتوقع صدور الحكم في وقت لاحق من هذه السنة.

المحاكمات الجارية

سيتاكو وموني‌اكازي

٢٢ – بدأت محاكمة المقدم إفريم سيتاكو (المدير السابق لشعبة الشؤون القضائية التابعة لوزارة الدفاع) في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ أمام القضاة موسيه، (رئيسا)، وإيغوروف وأرييه. وانتهى الادعاء من مرافعته في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، حيث قدم ٢١ شاهد. وبدأ الدفاع مرافعته في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ وانتهى منها في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، حيث استدعى ٣٥ شاهدا. وأصدرت الدائرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثمانية قرارات خطية.

وستقدم المرافعات الختامية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، مع تَوقُّع إصدار الحكم بنهاية السنة.

٢٣ - وبدأت مرافعة الادعاء ضد يوسف مونياكازي، وهو رجل أعمال، يوم ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أمام القضاة أرييه (رئيسا) وآكاي وراجونسون. وتم الاستماع إلى ١١ شاهدا على مدى سبعة أيام محاكمة. وتَقَرَّر أن تبدأ مرافعة الدفاع في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ويُتَوَقَّع أن يصدر الحكم في عام ٢٠١٠. وأصدرت الدائرة الابتدائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير سبعة قرارات خطية.

قرارات الإحالة

غاتيتي

٢٤ - في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، رفضت الدائرة (المكونة من القضاة موسيه، رئيسا، وإيغوروف وأرييه) طلب الإدعاء إحالة قضية جان - بابتيستي غاتيتي، رجل أعمال، إلى رواندا عملا بالمادة ١١ مكررا. وقد أتى ذلك القرار، الذي لم يقدم الإدعاء طلب استئناف بشأنه، عقب رفض الدائرة سابقا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ طلب إحالة قضية غاسبارد كنياروكيغا إلى رواندا. وقد أيَّدت دائرة الاستئناف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ القرار الأخير، والذي أثار شواغل بشأن مشاكل محتملة في إحضار الشهود وخطر الحبس الانفرادي في رواندا.

إجراءات ما قبل المحاكمة

٢٥ - عَقدت الدائرة (برئاسة القاضي موسيه) اجتماعات لاستعراض الحالة بشأن ثلاثة قضايا. فقد عُقد اجتماع لإجراءات ما قبل المحاكمة في قضية كاليكستي نزابونيمانا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ونُقلت القضية إلى دائرة ابتدائية أخرى لإجراءات ما قبل المحاكمة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وعُقد في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ اجتماع لإجراءات ما قبل المحاكمة في قضية يوسف مونياكازي الذي بدأت محاكمته أمام الدائرة الابتدائية حسبما ذكر أعلاه. وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ نظَّمت الدائرة الابتدائية اجتماعا لاستعراض الحالة بشأن محاكمة جان - باتيست غاتيتي التي ستبدأ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩.

(ب) الدائرة الابتدائية الثانية

٢٦ - أصدرت الدائرة الابتدائية الثانية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير،حكما واحدا، وأتمت مرحلة تقديم البيِّنات في ثلاث من القضايا التي تضم متهمين متعددين، والتي تشمل في مجموعها ١٤ متهما، وبدأت في إجراء محاكمة واحدة. وهناك قضيتان أخريان هما الآن في مرحلة إجراءات ما قبل المحاكمة.

أحكام صادرة

روكوندو

٢٧ - في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ أصدرت المحكمة المكونة من القضاة دي سيلفا (رئيسا)، وحكمت وبارك، حكمها في قضية إيمانويل روكوندو، وهو قس عسكري سابق. وقد أدين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، إلى جانب ارتكاب جرائم الإبادة والقتل بوصفها جرائم ضد الإنسانية استنادا إلى مشاركته في قتل التوتسي والتسبب في أضرار جسدية بالغة لهم في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٤ ببلدة كابغاي بمقاطعة غيتارما. كما أدانت الدائرة روكوندو، بأغلبية قضاتها، بإلحاق ضرر عقلي بالغ بشابة من التوتسي باعتدائه عليها جنسيا. ونظرا لأن الدائرة أخذت في الاعتبار مكانة روكوندو في المجتمع بوصفه قسا كظرف مُشدِّد للعقوبة، فقد حكمت علي المتهم بالسجن لمدة ٢٥ عاما. واستمعت المحكمة على مدى ٦٧ يوم محاكمة إلى ٥٠ شاهدا منهم روكوندو نفسه. وهذا الحكم قيد الاستئناف.

قضايا متعددة المتهمين في مرحلة صياغة الأحكام

قضية الحكومة الثانية، وقضية بوتاري، وقضية العسكريين الثانية

٢٨ - إن قضية المدعية العامة ضد كاسيمير بيزيمونغو وآخرين (قضية ''الحكومة الثانية'') تخص أربعة وزراء روانديين سابقين في الحكومة المؤقتة التي نُصِّبت في ٩ نيسان/ابريل عام ١٩٩٤، وهم: كاسيمير بيزيمونغو (وزير الصحة)؛ وجوستان موغيتري (وزير التجارة والصناعة)؛ وبروسبر موغيرانيزا (وزير الخدمة المدنية)؛ وجيروم - كليمنت بيكامومباكا (وزير الخارجية والتعاون). وقرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أكملت الدائرة الابتدائية التي تضم القضاة خان (رئيسا) ومثوغا وشورت، مرحلة تقديم البيِّنات من القضية. وخلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، أجرت الدائرة الابتدائية زيارة موقع في رواندا في الفترة من ٥ إلى ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨. وقدم الطرفان مرافعاتهما الختامية في الفترة ما بين ١ تشرين الأول/ أكتوبر و ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، وجرى الاستماع للمرافعات الشفوية في الفترة بين ١ و ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨. وصدر

عن الدائرة أكثر من ٣٠ قرارا خطيا بشأن الالتماسات التمهيدية. ويُتوقع صدور الحكم في منتصف عام ٢٠١٠.

٢٩ - وفي قضية نيراماسوهوكو وآخرين (المعروفة بقضية ''بوتاري'')، وأمام القضاة سيكولي (رئيسا)، وراماروسون وبوسا، اختتم إيلي ندايمباجي (العمدة السابق لبلدة موغانزا في مقاطعة بوتاري)، وهو الأخير من بين المتهمين الستة في المحاكمة المشتركة، عَرْضَ دفاعه. والمتّهمون الآخرون هم: بولين نيراماسوهوكو (وزيرة الأسرة والنهوض بالمرأة سابقا)؛ وأرسين شالوم نتاهوبالي (القائد المزعوم لإحدى جماعات انتراهموي في بوتاري في نيسان/أبريل ١٩٩٤)؛ وسيلفان نسابيمانا (حاكم بوتاري في الفترة من ١٩ نيسان/أبريل إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤)؛ وألفونس نتيزيريايو (حاكم بوتاري في الفترة من ١٧ حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه ١٩٩٤)؛ وجوزيف كنيباشي (عمدة بلدة نغوما في بوتاري سابقا). وجرى الاستماع لـ ١٤ من شهود الدفاع، بمن فيهم المتهمون. وانتهت المرافعات الخاصة بالقضية في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. و قدَّم الطرفان بياناتهم الختامية في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ولكن، بناء على طلبات من الدفاع، أعادت الدائرة استدعاء أربعة من شهود الادّعاء في ٢٣ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩. واستمعت الدائرة إلى المرافعات الختامية الشفوية للطرفين في الفترة من ٢٠ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ومنذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، انعقدت الدائرة الابتدائية على مدى ٦٥ يوم محاكمة وأصدرت ٣٣ قرارا خطيا ١٥ قرارا شفويا. وتجرى الدائرة مداولاتها حاليا بشأن إصدار الحكم، الذي من المُتوقع صدوره في الربع الثالث من عام ٢٠١٠.

٣٠ - وفي قضية ندينديليمانا وآخرين (قضية ''العسكريين الثانية'')، وأمام القضاة دي سيلفا (رئيسا)، وحكمت وبارك، فإن فرانسوا خافيير - نزوونيمي (قائد كتيبة الاستطلاع في الجيش الرواندي سابقا)، وهو الثالث من بين المتهمين الأربعة في القضية، الذي بدأ دفاعه في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، اختتم عرض دفاعه يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عقب عروض الدفاع التي تقدم بها أوغسطين بيزيمونغو (رئيس أركان الجيش الرواندي سابقا) و أوغسطين ندنديلياما (رئيس أركان الدرك الوطني سابقا). وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بدأت الدائرة في الاستماع لمرافعة المتهم الأخير وهو أينوسانت سغاهوتو (القائد السابق للسرية - أ التابعة لكتيبة الاستطلاع في الجيش الرواندي). وخلال ٢٧ يوم محاكمة، قدّم ساغاهوتو ما مجموعه ٢٨ شاهدا. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أرجئت إجراءات المحاكمة حتى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩ حين استمعت الدائرة للأدلة المقدمة من ٤ من الشهود، الذين أُعيد استدعاؤهم، ومن شهود إضافيين، تصحيحا لخرق الادّعاء التزامه بالكشف عن أي مواد مبرئة للمتهم عملا بالمادة

٦٨ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، قدّم كل من الطرفين بيانه الختامي، وخلال الفترة من ١٣ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قامت الدائرة والطرفان بزيارة للموقع في رواندا. واستمعت الدائرة إلى المرافعات الختامية لكل من الطرفين في ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت الدائرة جلسات لما مجموعه ٥٣ يوم محاكمة. وأصدرت الدائرة ٢٢ قرارا خطيا و ١٥ قرارا شفويا. وستستمر صياغة الأحكام في عام ٢٠١٠.

المحاكمات الجارية

هاتيغيكيمانا

٣١ - بدأت المرافعات في قضية الديفونسي هايتيغيكيمانا (قائد معسكر نغوما العسكري)، في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وذلك عقب القرارات الصادرة عن الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف في أواخر عام ٢٠٠٨، والتي قضت برفض طلب إحالة القضية للفصل فيها في رواندا. وفي الجلسة الافتتاحية للمحاكمة، تنحت رئيسة الدائرة لأنها كانت عضوا في هيئة المحكمة في قضية أخرى حيث تبيّن وجود واقعة تتعلق بالمتهم. وأحيلت القضية إلى هيئة أخرى تألفت من القضاة راماروسون (رئيسا)، وحكمت وماسانشي وبدأت الإجراءات في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. وخلال ٢١ يوم محاكمة، استمعت الدائرة إلى شهادة ٢٠ شاهدا من شهود الاتهام وأصدرت ٤ قرارات خطية و ١٦ قرارا شفويا. وبدأ الدفاع مرافعته في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وستكتمل القضية في منتصف أيلول/سبتمبر، عقب عقد جلسة ثانية للاستماع لشهود دفاع إضافيين.

إجراءات ما قبل المحاكمة

٣٢ - مثل أوغسطين نغيراباتواري ، وزير التخطيط السابق، للمرة الأولى أمام القاضي دي سيلفا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عقب إلقاء القبض عليه ونقله من ألمانيا، ودفع بالبراءة من جميع التهم الموجهة إليه في لائحة الاتهام. ومثل مرة أخرى أمام القاضي سيكولي في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أمرت الدائرة الابتدائية، المؤلفة من القضاة سيكولي (رئيسا)، وبوسا وراجونسون، أن تبدأ المحاكمة في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩، بعد أن نقضت دائرة الاستئناف قرار الدائرة الابتدائية الذي قضى بتحديد تاريخ المحاكمة ليكون في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩. وفي ١٦ حزيران/يونيه، سُحب محامي الدفاع الرئيسي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت الدائرة ثلاث جلسات سابقة للمحاكمة وأصدرت ١٥ قرارا خطيا.

٣٣ - وتقوم الدائرة الابتدائية الثانية بالتحضير أيضا لمحاكمة رجل الأعمال السابق غاسبارد كانياروكيغا. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، رفضت الدائرة الابتدائية الأولى طلب الاتهام بإحالة القضية إلى رواندا. وقد أيدت دائرة الاستئناف قرار رفض الطلب في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وأدت استقالة المحامي المشارك لأسباب صحية إلى تأجيل بداية المحاكمة التي كان مقررا بصفة أولية أن تبدأ في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وتقرر حاليا أن تبدأ المحاكمة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ أمام القضاة حكمت (رئيسة)، وبارك وماسانشي. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارين خطيين وخمسة قرارات شفوية.

(ج) الدائرة الابتدائية الثالثة

٣٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة الابتدائية الثالثة أربعة أحكام، وبدأت الاستماع للبينات وأكملت ذلك في قضية واحدة، وواصلت الإجراءات في قضية تشمل عدة متهمين، وبدأت في إجراءات قضيتين أخريين، وأكملت التحضيرات للنظر في قضية واحدة. ورُفض طلب واحد لإحالة قضية للولاية القضائية الوطنية.

أحكام صادرة

نشاميهيغو، وبيكيندي، وزيغيرانيرازو وكاليمانزيرا

٣٥ - في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أدانت الدائرة المؤلفة من القضاة بيرون (رئيسا)، وكام وفريمر، سيمون نشاميهيغو (نائب المدعي العام الساق في سيانغوغو) بتهمة الإبادة الجماعية والإبادة، والقتل العمد وأفعال أخرى لاإنسانية بوصفها جرائم ضد الإنسانية استنادا إلى مشاركته في قتل التوتسي في نيسان/أبريل ١٩٩٤ في مختلف الأماكن في سيانغوغو. واعتبرت الدائرة بصفة خاصة وظيفته العامة الهامة كظرف مشدد، وحكمت عليه الدائرة بالسجن مدى الحياة. وأثناء المحاكمة استمعت الدائرة ،خلال ٥٨ يوم محاكمة إلى ٦١ شاهدا، بمن فيهم نشاميهيغو نفسه.

٣٦ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أدانت الدائرة المؤلفة من القضاة واينبرغ دي روكا (رئيسة)، وآري وفريمر،سيمون بيكيندي، المغني والمؤلف الموسيقي، بالتحريض بشكل مباشر وعلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وحكمت عليه بالسجن لمدة ١٥ عاما. وبرّأت الدائرة المتهم من تهم التآمر لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وارتكاب الإبادة الجماعية، والتواطؤ مع مرتكبي أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية. وخلال المحاكمة، استمعت الدائرة إلى شهادات ٥٧ شاهدا على مدى ٦١ يوم محاكمة.

٣٧ - في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أصدرت الدائرة المؤلفة من القضاة واينبرغ دي روكا (رئيسة)، وخان وموثوغا، الحكم في القضية المرفوعة ضد بروتايس زيغيرانيرازو، صهر الرئيس الروندي الراحل هابياريمانا. وقد أدانته الدائرة بالمشاركة في عمل إجرامي مشترك بقصد واحد هو ارتكاب جريمتي الإبادة الجماعية والإبادة ضد التوتسي، إلى جانب مساعدته على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والتحريض عليها. وحُكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ عاما. وخلال المحاكمة، استمعت الدائرة إلى شهادات ٦٧ شاهدا على مدى ٨٨ يوم محاكمة.

٣٨ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أصدرت الدائرة المؤلفة من القضاة بيرون (رئيسا)، وكام وجوينسين، الحكم في القضية المرفوعة ضد كاليكستي كاليمانزيرا، الرئيس السابق لديوان وزارة الداخلية. وأدانته بتهم الإبادة الجماعية والتحريض بشكل مباشر وعلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وحُكم عليه بالسجن لمدة ٣٠ عاما. وقد بدأت المحاكمة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨. واستمعت الدائرة إلى ٦٦ شاهدا، بمن فيهم كاليما نزيرا نفسه، خلال ٣٧ يوم محاكمة. وأصدرت الدائرة ١٩ قرارا وأمرا تمهيديا. وقُدّمت البيانات الختامية في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، واستُمع إلى المرافعات الختامية في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

قضايا في مرحلة صياغة الأحكام

نشوغوزا

٣٩ - وجهت إلى المتهم ليونيداس نشوغوزا، وهو محقق كان يعمل مع الدفاع، في قضية كاموهاندا تهمة ازدراء المحكمة. وبدأت المحاكمة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩ أمام القضاة خان (رئيسا)، وموثوغا وأكاي، واكتمل الاستماع للبينات في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩. واستمعت المحكمة لشهادة خمسة من شهود الاتهام و ١١ من شهود الدفاع، بمن فيهم نشوغوزا نفسه. وقدمت البيانات الختامية في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وجرى الاستماع للمرافعات الختامية في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وأصدرت المحكمة نحو ٦٧ قرارا خطيا وشفويا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المقرر أن يصدر الحكم في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

المحاكمات الجارية

كاريميرا وآخرون وموفوني (إعادة محاكمة)

٤٠ - في محاكمة كاريميرا وآخرين، واصلت الدائرة، المؤلفة من القضاة بيرون (رئيسا)، وكام وجوينسين، الاستماع لدفاع المتهم الأول من المتهمين الثلاثة، ادواردو كاريميرا، وزير الداخلية السابق. ومع ذلك، توقفت المحاكمة خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى آذار/مارس ٢٠٠٩، ويعزى ذلك إلى مرض المتهم الثاني، ماثيو نغيرومباتسي، الرئيس السابق

للحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية، باستثناء الاستماع لشهادة أربعة من الشهود جرى الاستماع لشهاداتهم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، أمرت الدائرة بفصل ماثيو نغيرومباتسي من القضية، وقررت أنه غير لائق للمثول للمحاكمة في المستقبل القريب، ولكنها علقت قرارها لحين صدور حكم من دائرة الاستئناف. ووافق نغيرومباتسي على استمرار الإجراءات في غيابه، واختتم كاريميرا دفاعه في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩. وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، نقضت دائرة الاستئناف قرار الدائرة بشأن فصل المحاكمة وأعادت المسألة إلى الدائرة الابتدائية لمواصلة النظر فيها؛ ومن ثم أمرت الدائرة الابتدائية بوقف الإجراءات مرة أخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة الابتدائية أكثر من ١٥٠ قرارا خطيا وشفويا، وجلست لمدة ٣٦ يوما واستمعت لإفادات ٢٩ شاهدا. وسيكون جوزيف نزيروريرا، الرئيس السابق للجمعية الوطنية، المتهم التالي الذي سيقدم دفاعه.

٤١ - وبدأت محاكمة دومينيك نتاوكلوليلياو، النائب السابق لحاكم مقاطعة غيساغارا الفرعية في مقاطعة بوتاري، في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، أمام القضاة خان (رئيسا)، وموثوغا وأكاي. واستدعى الادعاء ١٢ شاهدا خلال ١٢ يوم محاكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة الابتدائية ١٦ قرارا وأمرا خطيا. ومن المقرر أن تبدأ مرافعات الدفاع في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٤٢ - وعقب صدور حكم دائرة الاستئناف المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، الذي أمرت فيه بإعادة محاكمة ثارسيسي موفيوني (المقدم في مدرسة ضباط الصف) بسبب الخطاب الذي يدعى بأنه ألقاه في أيار/مايو ١٩٩٤ في مركز غيكوري التجاري، قدم الادعاء مرافعته خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، واستدعى ستة شهود أمام القضاة بيرون (رئيسا)، وكام وجوينسين. ومن المقرر أن يبدأ الدفاع مرافعته في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وفي الفترة المشمولة بالتقرير أصدرت الدائرة ٢٦ قرارا وأمرا.

إجراءات ما قبل المحاكمة

٤٣ - تشرف الدائرة (مؤلفة من القضاة بيرون، رئيسا، وكام وجوبنسين)، منذ شباط/فبراير ٢٠٠٩، على تجهيز قضية كاليكسي نزابونيمانا للمحاكمة؛ ومن المتوقع أن تبدأ المحاكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وأصدرت الدائرة خمسة قرارات شفوية وخطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٤ - تتولى الدائرة، المؤلفة من القضاة خان (رئيسا)، وموثوغا وأكاي، النظر في إجراءات ما قبل المحاكمة لقضية ميشيل باغاراغازا، الذي كان يشغل في وقت حدوث الإبادة

الجماعية، منصب المدير العام لهيئة الشاي الرواندية، أو مكتب الحكومة الذي تخضع لرقابته صناعة الشاي الرواندية. وعُقد خلال الفترة المشمولة بالتقرير اجتماعان لاستعراض الحالة، ومن المتوقع أن تبدأ المحاكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ أمام هيئة قضاة أخرى في الدائرة الابتدائية الثالثة.

قرارات الإحالة

كايشيما

٤٥ - في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، رفضت الدائرة طلب الادعاء لإحالة قضية أحد الهاربين هو فولغينسي كايشيما، مفتش الشرطة السابق، إلى رواندا بموجب المادة ١١ مكرر. وقررت الدائرة أن المتهم قد لا يحظى بمحاكمة عادلة، وقد يصبح، في حالة إدانته، عرضة للسجن الانفرادي. ولم يستأنف الادعاء القرار.

(د) دائرة الاستئناف

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظرت دائرة الاستئناف استئنافات في خمسة أحكام، وعشرة استئنافات تمهيدية، و ٢٣ التماسا للمراجعة أو لإعادة النظر، وثلاثة التماسات تتعلق بالإحالة. وأصدرت دائرة الاستئناف حكمين، وعشرة قرارات استئناف تمهيدية، و ١٩ قرارا تتعلق بالمراجعة أو إعادة النظر، وثلاثة قرارات بشأن الإحالة، و ١٣٣ من الأوامر والقرارات الممهدة للاستئناف.

أحكام صادرة في الاستئنافات

موفوني و كاريرا

٤٧ - أدانت الدائرة الابتدائية الثانية ثارسيسي موفوني بارتكاب الإبادة الجماعية، والتحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية، وأفعال لاإنسانية أخرى باعتبارها جريمة ضد الإنسانية، وحكمت عليه بعقوبة السجن مدة ٢٥ عاما. واستمعت دائرة الاستئناف لمرافعات الطرفين في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ في أروشا. وفي حكمها المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨، رفضت دائرة الاستئناف استئناف الادعاء وقبلت استئناف موفوني جزئيا. ونقضت دائرة الاستئناف إدانة موفوني بتهمة الإبادة الجماعية الأفعال اللاإنسانية الأخرى باعتبارها جرائم ضد الإنسانية، ونقضت إدانة واحدة بارتكاب التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية، وألغت إدانة ثانية مماثلة مع العقوبة؛ وأمرت بإعادة المحاكمة فيما يتعلق بتهمة واحدة من تهم لائحة الاتهام.

٤٨ - أدانت الدائرة الابتدائية الأولى فرانسوا كاريرا (حاكم مقاطعة كيغالي) بارتكاب الإبادة الجماعية والإبادة والقتل العمد باعتبارها جرائم ضد الإنسانية وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. وعقدت جلسة الاستماع إلى الاستئناف في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨ في أروشا. وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أيدت دائرة الاستئناف الإدانات بالتحريض على الإبادة الجماعية والإبادة وارتكابهما، التحريض على القتل العمد، وارتكابه، وإصدار الأمر بارتكابه، والمساعدة والمشاركة في ارتكابه. وأيدت دائرة الاستئناف العقوبة التي أوقعتها الدائرة الابتدائية.

استئنافات أخرى في الأحكام

٤٩ - قدم كل من بيكيندي، وبرتايس زيغيرايرازا وسيميون نشاميهيغو إخطارات باستئناف الأحكام الصادرة من الدائرة الابتدائية في محاكمة كل منهم، وكذلك فعل الادعاء في قضيتي بيكيندي وزيغيرايرازا. ويجري تجهيز طعونهم لجلسة الاستماع. وقدم كل من ألويس نتاباكوزي وأناتولي نسينغيومفا أيضا إخطارا باستئناف الحكمين الصادرين في محاكمة كل منهما؛ ومُنح كل من ثيونيستي باغوسورا تمديدا للمهلة الزمنية لتقديم إخطاريهما بالطعن في غضون ٣٠ يوما من تقديم ترجمة الحكمين الصادرين بحقهما من الدائرة الابتدائية إلى اللغة الفرنسية. وقدم الادعاء أيضا إخطارا بالاستئناف في قضية روكوندو.

الاستئنافات في طلبات الإحالة

مونياكازي، ومانيارو كيغا وهاتيغيكيمانا

٥٠ - في ٨ و ٣٠ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٨ و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أيدت دائرة الاستئناف قرار رفض طلب إحالة قضايا كل من مونياكازي، ومانيارو كيغا وهاتيغيكيمانا إلى رواندا. وتوصلت دائرة الاستئناف في جميع القضايا الثلاث إلى عدم وجود خطأ فيما تم التوصل إليه من أن حق المتهمين في استدعاء شهود الدفاع واستجوابهم في ظل ظروف مماثلة لظروف الشهود الذين يستدعيهم الادعاء لا يمكن ضمانه في رواندا في الوقت الراهن.

دال - أنشطة مكتب المدعي العام

٥١ - وعلى أثر إلقاء القبض على الهاربين الثلاثة في فترة الإبلاغ السابقة، عجل مكتب المدعي العام بتنفيذ جهوده من أجل كفالة القبض على الهاربين الـ ١٣ المتبقين، ويتواجد الكثير منهم في مناطق التزاع في منطقة البحيرات الكبرى. ويجري أيضاً بذل جهودٍ للسعي

إلى طلب المزيد من التعاون مع الدول الأعضاء، وخاصة فيما يتعلق بالهاربين الأربعة المقرر محاكمتهم في أروشا.

٥٢ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، واصل المدعي العام الانتهاء من إعداد القضايا المرفوعة ضد الهاربين، بغية احتمال إحالة ٩ من الهاربين الـ ١٣ إلى الهيئات القضائية الوطنية من أجل محاكمتهم. وقدم مكتب المدعي العام أيضاً المساعدة للسلطات الرواندية في جهودها لتلبية شروط إحالة القضايا حسبما قررته دائرة الاستئناف. ويأمل المدعي العام أن الجهود الرواندية ستكون كافية، خلال السنة، لكي يتمكن من تقديم المزيد من الطلبات لإحالة الهاربين إلى رواندا من أجل محاكمتهم.

٥٣ - وفيما يتعلق بالهاربين الأربعة المقرر محاكمتهم أمام المحكمة، طلب المدعي العام إدخال تعديلٍ على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للسماح بأخذ إفاداتٍ خاصة لصون شهادة الشهود المحتملين الذين قد لا يتسنى توفيرهم للإدلاء بشهاداتهم عند محاكمة الهاربين في نهاية المطاف.

٥٤ - ويواصل مكتب المدعي العام استلام عددٍ متزايد من الطلبات من أجل المساعدة القانونية المتبادلة والرد عليها من الولايات القضائية الوطنية التي تجري التحقيقات لمحاكمة أو تسليم الهاربين الروانديين الواردة أسماؤهم في قائمة المطلوبين لدى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

٥٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، استضاف المدعي العام مؤتمراً دولياً للمدعين العامين من جميع المحاكم الدولية والمحاكم المخصصة وسلطات ادعاء وطنية مختارة من أجل مناقشة مزيد من التعاون لتعقب المشتبه فيهم والمتهمين الفارين المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتحقيق معهم وإلقاء القبض عليهم ونقلهم ومحاكمتهم. ولقد أدى ذلك إلى مزيد من التعاون ويتم إجراء مناقشات لوضع ترتيباتٍ مؤسسية من أجل تعزيز هذه المساعدة القانونية الدولية المتبادلة بغية تلبية أهداف استراتيجية الإنجاز ودعم مكافحة الإفلات من العقاب.

هاء - أنشطة قلم المحكمة

١ - مكتب رئيس قلم المحكمة

٥٦ - يُبقي المكتب المباشر لرئيس قلم المحكمة على اتصالاتٍ دبلوماسية رفيعة المستوى مع الدول والمنظمات الدولية. وهو يكفل، عن طريق الاتفاقات الرسمية وغير الرسمية، تعاونها مع المحكمة من أجل دعم حسن سير المحاكمات. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت زيادة

كبيرة في التعاون القضائي مع الدول الأعضاء، فقد أُرسل أكثر من ٣٠٠ مذكرة شفوية ورسالة لطلب المساعدة والتعاون القضائيين من الدول الأعضاء.

٥٧ - وواصلت رواندا التعاون مع المحكمة من أجل تيسير تدفق الشهود من كيغالي إلى أروشا وتوفير المستندات ذات الصلة بالدعاوى المرفوعة أمام المحكمة.

٥٨ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أُفرج عن سجينين بعد أن أمضيا مدة عقوبتهما بالسجن المحددة بـ ٧ سنوات لأحدهما و ١٢ سنة للآخر. وبُرِّئ معتقل واحد، ونُقل تسعة سجناء إلى مالي وأُرسل تسعة آخرين إلى بنن لقضاء ما تبقى من عقوباتهم.

٥٩ - ولقد نُقل شخص بُرِّئت ساحته إلى دولة عضو، ولا يزال شخصان بُرئت ساحتهما قيد حماية المحكمة، رغم جهود قلم المحكمة المضنية لإيجاد بلدٍ يقيمان فيه. ولقد أصبحت هذه المسألة، فضلاً عن نقل الأشخاص المُدانين الذين سيكملون مدة عقوبتهم، مسألة حاسمة الأهمية بشكل متزايد أثناء تحرك المحكمة صوب مرحلة الإكمال وهي تقتضي مواصلة الدعم والتعاون من الدول.

٦٠ - وسجلت خدمات الدعم المتعلقة بالبروتوكول ما مجموعه ٢ ٦٣٥ زائرا، بما في ذلك كبار المسؤولين وأفرد من عموم الجمهور والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ويمثل ذلك زيادة كبيرة بالمقارنة مع الفترة السابقة. وشملت الشخصيات البارزة التي استقبلتها المحكمة الأمين العام للأمم المتحدة وثلاثة من وكلاء الأمين العام وممثلين لوكالات الأمم المتحدة والمحاكم المخصصة والبعثات الدبلوماسية فضلا عن المنظمات التي توجد مقارها في أفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة.

٦١ - وواصلت وحدة الصحافة والشؤون العامة تحسين التعميم الداخلي للتقارير الإعلامية ذات الصلة بالمحكمة. وعملت الوحدة على تعزيز ودعم النشر الواسع النطاق لأنشطة المحكمة من خلال الاجتماعات الصحفية والنشرات الصحفية والرسائل الإخبارية. وفي موقع المحكمة على شبكة الإنترنت، أسهمت الأفلام والكتيبات الإعلامية، بما في ذلك قوائم موجز المحاكمات والمنشورات والرسوم الكاريكاتيرية والملصقات باللغة الإنكليزية والفرنسية ولغة كينيارواندا في تنفيذ سياسة الاتصال التي وضعتها المحكمة. وردت الوحدة على العديد من الاستفسارات الواردة من وسائط الإعلام المحلية والدولية وأذاعت العديد من الإجراءات القضائية عن طريق شبكات السواتل لكي يستخدمها العاملون في وسائط الإعلام. وأقامت الوحدة معارض بشأن عمل المحكمة في جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسنغال وأوغندا وأقامت برامج توعية خاصة تتضمن المعارض وعرض الأفلام والمحادثات والمناقشات في كيغالي وفي جميع المقاطعات الأخرى برواندا. ويجري الحفاظ على اتصالات مستمرة مع

الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية في كينيا وأوغندا وبوروندي ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، ونُظمت مسابقة أخرى للرسم وكتابة المقالات بشأن المحكمة لطلاب المدارس الابتدائية والثانوية في المنطقة. ووصلت عدة أفلام وثائقية بشأن القضايا التي تم الفراغ منها إلى مراحل الإكمال النهائية.

٦٢ - وافتتحت المحكمة، من خلال برنامج التوعية، ستة مراكز إعلامية بالمقاطعات، في مواقع استراتيجية في جميع أرجاء رواندا. وسيتم افتتاح أربعة مراكز إضافية في الأسابيع المقبلة. وترمي المراكز إلى تعزيز معرفة المحامين في كل محكمة إقليمية. وتقوم المراكز أيضا بتيسير حلقات عمل لإذكاء الوعي تابعة للمحكمة وتوعية شعب رواندا بشأن إنجازات المحكمة والتحديات التي تواجهها. ونظمت المحكمة، بالاشتراك مع إدارة شؤون الإعلام في نيويورك، معارض بشأن الدروس المستفادة من الإبادة الجماعية في رواندا، والموجهة لـ ٠٠٠ ١٨ طالب ومدرس ولمنظمات الشباب في رواندا. وعقدت حلقات عمل لإذكاء الوعي في جميع أرجاء البلد لحوالي ٠٠٠ ١٥ طالب ومدرس. ونظمت حلقة دراسية بشأن القانون الجنائي الدولي لـ ٥٠ عضوا من أعضاء نقابة المحامين الرواندية، فضلا عن برنامج لمدة أسبوعين للتدريب على البحث القانوني على شبكة الإنترنت لمائة عضو من أعضاء نقابة المحامين الرواندية. وفي إطار البرنامج السنوي لمنح الزمالة لإجراء البحوث، أمضى ستة طلاب من جامعة رواندا الوطنية ثمانية أسابيع في المحكمة أجروا خلالها بحوثا عن الاجتهادات القضائية الخاصة بالمحكمة وعن القانون الدولي وذلك تحت إشراف موظفي المحكمة. وتمت جميع الدورات وحلقات العمل بتمويل سخي من الاتحاد الأوروبي.

٦٣ - وبتنسيق من المستشار الخاص لرئيس قلم المحكمة المعني بالشؤون الجنسانية، أعد برنامج لدورات بشأن حساسية المسائل الجنسانية فيما يتعلق بالتعامل مع الضحايا، والتي من المقرر تنفيذها للعاملين في قطاع الأمن في أواسط عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، لم تنفذ الدورات نظرا للمغادرة الوشيكة للمستشار الخاص لرئيس قلم المحكمة لمنصبه. ونظرا للتعيين الأخير لجهة التنسيق المعنية بالمسائل الجنسانية، فمن المحتمل إجراء الدورات في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٩.

٦٤ - وأثناء فترة الإبلاغ، استقبل برنامج التدريب الداخلي ٢٠٥ من المتدربين الداخليين في المحكمة. وكُلف حوالي ١٨٠ منهم بالعمل في دوائر المحكمة ومكتب المدعي العام وفريق الدفاع. وتلقت المحكمة أيضا تمويلا في إطار برنامجها للباحثين القانونيين، وحصل تسعة مرشحين من بلدان أفريقية عديدة، بما في ذلك رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، على التمويل عن طريق هذا البرنامج لمهمة بحوث قانونية لمدة ثلاثة أشهر في المحكمة. وتشهد

زيادة عدد الطلبات المستلمة سنويا على الشعبية المتزايدة لهذا البرنامج في صفوف المتخرجين الجامعيين في مجال القانون. وتقوم وحدة الخدمات القانونية وبرنامج التدريب الداخلي أيضا بدور استشاري قانوني هام بالنسبة للمسائل التي تنشأ بين موظفي المحكمة والسلطات التزانية. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، توسطت الوحدة في أكثر من عشرين حالة بين الموظفين ومكاتب إنفاذ القانون المحلية. ولقد تم حل أغلبية تلك الحالات بدون اللجوء إلى التقاضي. علاوة على ذلك، أسدت الوحدة المشورة القانونية لإدارة المحكمة بشأن طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بسلامة تنفيذ وتفسير التعليمات الإدارية للأمم المتحدة.

٢ - شعبة الخدمات القضائية والقانونية

٦٥ - ما برح قسم إدارة شؤون المحكمة يقدم خدمات الدعم إلى دوائر المحكمة والأطراف المعنية الأخرى في العملية القضائية، بما في ذلك الدعم للزيارات الميدانية في رواندا، وتقديم الإفادات الخطية وجلسات استماع عن طريق وصلة فيديو من مختلف البلدان. وما برح نظام الإنتاج الفوري لمحاضر الجلسات معمولا به في جميع أنحاء أفريقيا، وذلك كجزء من مبادرات بناء القدرة التي التمستها الدول. كما شُرع في التحويل الرقمي وتحرير مجموعة التسجيلات السمعية - البصرية لإجراءات المحكمة وهو جار الآن. وظل قسم إدارة شؤون المحكمة يعقد جلسات متخصصة لتعزيز قدرة جهاز المحاكم الرواندية ويواصل تقديم المساعدة في إدارة لجان تراث المحكمة وبناء القدرة لها.

٦٦ - وواصل قسم محامي الدفاع وإدارة مرافق الاحتجاز تقديم دعم إداري عالي الجودة لمختلف أفرقة الدفاع والمحتجزين في آروشا. ونفذ القسم نظام المبلغ المقطوع لتجهيز وتسوية رسوم ومصاريف الدفاع بعد تحسينه وتشذيبه. ويرصد نظام المبلغ المقطوع الجديد الموارد لكل حالة حسب المرحلة الإجرائية كما يلبي احتياجات مختلف أفرقة الدفاع، في ذات الوقت الذي يحقق فيه وفورات متزايدة للمحكمة. وما برح هذا القسم يستخدم أيضا نظامه المبتكر القائم على الإنترنت من أجل تقديم طلبات الدفاع وتجهيزها إلكترونيا. ونتيجة لهذه التحسينات، شهد القسم انخفاضا ملموسا في عدد الشكاوى المقدمة من محامي الدفاع. كما استحدث القسم استبيانا جديدا ومفصلا يرمي إلى تحديد الاستعداد لإجراء المحاكمات، والتواجد الفوري لمحامي الدفاع ومستوى التزامهم وذلك قبل استقدامهم. ومن خلال استعمال الاستبيان، تمكّن القسم من ممارسة سيطرة أكثر صرامة على المسائل المتعلقة بالدفاع، والحد من عدد الحالات المنسحبين، وضمان أن يواصل محامو الدفاع المعينون تمثيل المحتجزين حتى إكمال النظر في قضاياهم.

٦٧ - وكما ذُكر في هذا التقرير تم إطلاق سراح سجينين خلال المدة المشمولة بالتقرير، كما بُرّئ أحد المحتجزين. وتم نقل ١٨ سجينا إلى بلدان أخرى لقضاء ما تبقى من مدد الأحكام الصادرة بحقهم. ونتيجة لذلك، واعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، فقد احتوى مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز على ما مجموعه ٣٨ شخصا (٣٠ محتجزا و ٨ أشخاص صدر الحكم بإدانتهم). وخلال الفترة ذاتها، تلقى مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز ٢٠ شاهدا محتجزا من رواندا دُعيو للإدلاء بشهادتهم في محاكمات مختلفة. كما قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وخلصت إلى أن المرفق يتقيد بالمعايير الدولية.

٦٨ - وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، قام قسم دعم الشهود والضحايا بضمان وجود ما مجموعة ٣١١ شاهدا في الحين المناسب، جُلبوا من ٣٢ بلدا لدعم المحاكمات المتعلقة بـ ١٦ متهما. كما تم تقييم الأخطار التي تواجه بعض الشهود. ووفقا لتدابير الحماية التي أمرت بها دوائر المحكمة الابتدائية فقد تم تحرير محاضر الجلسات بقصد إزالة المعلومات التي تكشف هوية الشهود أو أفراد عائلاتهم، وذلك قبل إعلان تلك المحاضر للملأ. وقام القسم بتكثيف أنشطته للرصد بعد المحاكمات في بلدان إقامة الشهود الذين مَثَلوا أمام المحكمة. وقد حظي العديد من الشهود المقيمين في رواندا بمجموعة واسعة من أنواع المساعدة الرامية إلى تحسين إعادة تأهيلهم طبيا ونفسانيا. وقد نجحت جهود القسم بفضل تعاون عدد من الدول التي قدمت وثائق السفر المؤقتة التي مكنت الشهود من السفر من آروشا وإليها، ومكاتب اتصال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عدد من البلدان الأفريقية التي ساعدت في تسهيل حركة الشهود وحمايتهم. كما قدمت بعض الدول، مثل بلجيكا، المزيد من المساعدة في حراسة الشهود وهم في الطريق.

٦٩ - وواصل قسم خدمات اللغات تقديم خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية والنسخ إلى دوائر المحكمة، والأطراف المعنية، وقلم المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء استراتيجية الإنجاز، تم الاضطلاع بالجملة الرامية لإنشاء قائمة أساسية تهدف إلى انتقاء المترجمين الشفويين المناسبين من مختلف البلدان، التي كانت مقررة في فترة تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٨، وأنشئت قائمة أساسية للمترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين ومدققي النصوص وذلك بغية الحيلولة دون حدوث أي إخلال محتمل للمحاكمات. وقد تم فعلا توظيف ثمانية مدققين من تلك القائمة وذلك بعقود قصيرة الأجل اعتبارا من شباط/فبراير ٢٠٠٩. كما تمت الاستعانة ببعض المترجمين الواردة أسماؤهم في القائمة لترجمة الوثائق خارجيا.

٧٠ - وواصل قسم المكتبة والمراجع القانونية دعم العملية القضائية من خلال حيازة ونشر موارد المعلومات والوثائق ذات الصلة. فقد تمت زيادة مجموعة مكتبة أوموسانزو للتوعية التي مقرها كيغالي زيادة كبيرة وذلك لتلبية احتياجات المستخدمين الروانديين. وبقصد تعزيز المحكمة وزيادة الوصول إلى قضائها، ولا سيما في المناطق التي لا توجد بها خدمة الإنترنت، أصدرت المكتبة طبعات ''للوثائق الأساسية والسوابق القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا'' مزودة بإمكانية البحث وذلك عن طريق مجموعة أقراص فيديو رقمية (DVD) ١٩٩٥-٢٠٠٨ ومجموعة أقراص بيانات مدمجة (CD-ROM) ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وفي إطار مبادرات التوعية وبناء القدرات في رواندا، نظمت المكتبة حلقة تدريبية موضوعها البحث القانوني على الإنترنت وذلك لفائدة ١٠٠ محامي من أعضاء نقابة المحاماة الرواندية.

٣ - شعبة خدمات الدعم الإداري

٧١ - تشكل عملية تخفيض عدد الموظفين تحديات كبيرة بالنسبة إلى جميع عمليات المحكمة. وتواصل جميع أقسام شعبة الإدارة العمل بشكل استباقي ومرن لمعالجة هذه التحديات.

٧٢ - وينتمي موظفو المحكمة إلى ٨٠ بلدا. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كان لدى المحكمة ٨٣٤ موظفا وذلك إزاء وظائف مأذون بها مجموعها ١ ٠٣٢ وظيفة، مع وجود ١٩٨ وظيفة شاغرة أو معدل شواغر بنسبة ١٩ في المائة. وبالاستناد إلى الاتجاه الحالي في حالات مغادرة الموظفين، وبالنظر إلى أن الموظفين ما برحوا يبحثون عن وظائف أكثر استقرارا في أمكنة أخرى، من المتوقع أن يرتفع معدل الشواغر أكثر من ٢٠ في المائة بنهاية عام ٢٠٠٩. أما النسبة بين الجنسين بين الموظفين فهي ٦٤ في المائة للذكور و ٣٦ في المائة للإناث. وخلال الفترة قيد الاستعراض، اضطلعت المحكمة بعملية استشارية لتحديد عدد وتشكيلة الموظفين الذين يتعين الاحتفاظ بهم حتى إنجاز المحكمة أعمالها.

٧٣ - ونظرا لأن المحكمة هي في مرحلة التخفيض في عدد الموظفين، فإن اجتذاب الموظفين الأكفاء والاحتفاظ بهم يظل يشكل تحديا كبيرا. إذ أن قصر مدة العقود الممنوحة للموظفين قد ساهم في زيادة عدم اليقين وما برح يؤثر في إنتاجية الموظفين. وقد وضعت شعبة الإدارة تدابير ترمي إلى الاحتفاظ بالموظفين كما تبذل الجهود لضمان أن تمنح العقود وفقا لجدول المحاكمات.

٧٤ - وتواصل المحكمة تسبر وسائل أخرى للاحتفاظ بالموظفين حتى إنجاز ولايتها. وفي هذا الصدد، قام مركز الموارد الوظيفية بتنظيم عدة حلقات عمل للتطوير الوظيفي والتدريب لدعم الموظفين في طموحاتهم الوظيفية. ويواصل قسم تخطيط الموارد البشرية مساعدة

الموظفين الذين هم بصدد ترك المحكمة على ضمان العمل في أمكنة أخرى. ويقوم هذا القسم بإعداد موجز للمؤهلات المتوفرة في المحكمة ويخطط لإقامة معرض للوظائف يجمع بين الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية لاستعراض مؤهلات الموظفين، وإجراء المقابلات معهم، وتقديم عروض التوظيف. كما يقدم القسم المشورة للموظفين والقضاء بشأن استحقاقاتهم النهائية والآثار المترتبة على الترتيبات التعاقدية الجديدة والنظام الإداري للموظفين.

٧٥ - ويواصل قسم السلامة والأمن العمل بشكل وثيق مع السلطات المختصة في البلد المضيف على تعزيز تدابير الأمن وفقا لشروط الأمم المتحدة وللأحوال الخاصة بالمحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تنفيذ نظام أمني جديد، وهو فريق مراقبة الوصول إلى المشروع، وذلك وفقا لتحليل الأخطار العالمية الحالية الذي قامت به إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة.

٧٦ - ويواصل قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات تقديم دعم حيوي للمحكمة. فقد كان من شأن استحداث العديد من النظم على الشبكة الداخلية أن حَسَّن بشكل كبير مختلف العمليات. وتقوم الوحدة السمعية - البصرية بتوفير التغطية بالفيديو لجميع مداولات المحكمة كما تقدم خدمات الاتصالات بالفيديو من أجل عقد اجتماعات الشهود والاستماع إلى شهاداتهم عن بُعد.

٧٧ - وتواصل وحدتا الخدمة الصحية وإسداء المشورة والرعاية، معالجة التطوير الوظيفي نفسيا واجتماعيا، وتخطيط الخلافة وغير ذلك من مسائل الرعاية للموظفين وعائلاتهم. وتواصل هاتان الوحدتان توفير الرصد عن كثب لصحة المحتجزين والموظفين. كما تسديان المشورة للشهود فيما يتعلق بالصدمات النفسية، وتقديم الدعم المهني النفسي للموظفين وعائلاتهم. وتتاح خدمات المشورة والوحدة الصحية خلال فترة الغذاء وفي العطلات الأسبوعية وذلك لتمكين الموظفين من استخدام مرافقهما بشكل أفضل.

٧٨ - وفي مجال إدارة الموارد، ما برحت وحدة الميزانية تقدم خبرات موثوقة في الحين المناسب بشأن التخطيط والمراقبة والرصد بشكل صحيح لاستخدام الموارد المتوفرة. في حين يواصل قسم الشؤون المالية تقديم الخدمات الموثوقة في الوقت المناسب إلى الموظفين وغيرهم من المتعاملين مع المحكمة. ويعمل قسما الخدمات العامة والمشتريات بشكل وثيق على وضع استراتيجيات الإنهاء التي ترمي إلى معالجة مسائل مثل إعادة الموظفين إلى أوطانهم مع أمتعتهم الشخصية؛ والحفاظ على الموجودات؛ ونقل المحتجزين والشهود والمجني عليهم في الحين المناسب؛ وإغلاق المكاتب؛ والتصرف النهائي في أصول المحكمة.

ثالثا – النتائج والتوصيات

٧٩ – حققت المحكمة إنجازات كبيرة في الفترة المشمولة بالتقرير: فقد أصدرت ستة أحكام تتعلق بتسعة متهمين. وأنجزت مرحلة تقديم البينات في ثلاث قضايا من أصل القضايا الأربع المتعلقة بمتهمين متعددين، وفي قضية واحدة تتعلق بمتهم وحيد. كما شُرع في سبع محاكمات، اثنتان منهما أنجزتا فعلا مرحلة تقديم البينات. وهناك خمس محاكمات أخرى ستبدأ وتُنجز بشكل جزئي خلال عام ٢٠٠٩.

٨٠ – وظلت استراتيجية الإنجاز تشكلا تحديا، ولا سيما إزاء العدد المرتفع من المحاكمات الجديدة التي يتعين إجراؤها أمام المحكمة في عام ٢٠٠٩، ومعدل الدوران العالي للموظفين، وانخفاض عدد القضاة المتوفرين لتولي قضايا إضافية. وفي هذا السياق، تواصل المحكمة بذل الجهود لتحسين إدارة المحاكمات بجميع مراحلها، وذلك من المرحلة التمهيدية للمحاكمة حتى صياغة الحكم.

٨١ – وتعرب المحكمة عن تقديرها للدعم المستمر المقدم من الدول الأعضاء. فهذا الدعم والتعاون المتبادل لا غنى عنهما على الدوام، ولا سيما فيما يتعلق بالتحدي المتمثل في ضمان اعتقال ونقل الهاربين الـ ١٣ المتبقين الذين يتوجب على المجتمع الدولي ألا يقبل استمرار فرارهم من العدالة. كما يبقى التعاون في سبيل نقل الأشخاص الذين برئت ساحتهم والمتهمين الذي قضوا مدة أحكامهم من الأمور الجوهرية.

٨٢ – وفي إنجاز المحاكمات أمام المحكمة بسرعة مع الحفاظ على المعايير العالية للعدالة المنصفة ما يضمن أن يكون لتراث المحكمة أثر يتجاوز ما تصدره من أحكام في الحالات الفردية وما يشكل إسهاما كبيرا في مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد العالمي.